غير المرخّصة ليست موجودة في هذه المنطقة اصلاً.

٢ ـ ان عدد المواطنين العرب الذين ما زالوا يسكنون في منطقة غور الاردن قليل؛ وهو موزّع على خمس قرى صغيرة، وتمارس على العرب فيها رقابة مشدّدة على عملية البناء.

٣ ـ ان عدداً لا بأس به من سكان غور الاردن، وخاصة ذوو الدخل المتوسط والمرتفع، يقيمون منازلهم في المدن والقرى الفلسطينية خارج منطقة الغور، ويأتون الى الغور بشكل مؤقت، فيسكنون منازل مقامة بمواد خفيفة.

يمكن ان نستنتج، ممّا ذكر، ان هناك استراتيجية واضحة في عملية هدم المباني على مستوى القرية، حيث يتمّ هدم المباني المنتشرة في الاطراف التي من شأنها ان تقف، مستقبلاً، حائلاً دون امكانية توسيع مستوطنة. امّا في ما يتعلّق بوجود استراتيجية اقليمية، فنعتقد بأنه لا بدّ من عقد دراسة خاصة لهذه الموضوعة.

ابعاد هدم المنازل على الفلسطينيين

بالاضافة الى ابعاد هدم المنازل السلبية على المواطن الذي يهدم منزله، والذي اصبح دون مأوى يأويه وعائلته، ناهيك عن دخوله دائرة الفقر في حالات كثيرة، فيما يعاني آخرون من وضع اقتصادي متـردّ، فهنـاك أبعاد نفسية يعاني منها الشخص وعائلته، وهناك أبعاد على المجتمع بكامله، وهي تتلخّص في الحقائق التالية:

١ ـ حصر الامتداد العمراني العربي، واتاحة الفرصة للمستوطنين، أو للحكومة الاسرائيلية، للسيطرة على الارض.

٢ ـ نشوء أزمة سكنية لعدد ملحوظ من العائلات التي تهدم منازلها، وذلك لأنها حرمت من بناء منزل آخر لعدم توفّر الامكانات المادية.

٣ ـ تهجـير المـواطنـين الفلسطينيين نتيجة لعدم توفر المسكن لهم، أو امكانية هدم منازلهم، وبخاصة محدودو الدخل منهم. وبذلك تساهم عملية الهدم، مع عوامل أخرى، في دفع المواطنين الى الهجرة.

٤ ـ بالاضافة الى البعد السكني، والنفسي، هناك بعد اقتصادي لعملية الهدم. حيث يعتبر قطاع البنـاء في المنـاطق المحتلة من القـطاعـات الاقتصادية الهامّة والاساسية في تحريك عجلة العمالة والاستثمار، علماً بأن ما يزيد على ٥٥ بالمئة من القوى العاملة تشتغل في هذا القطاع[٢٨]؛ وان تجميد عملية ترخيص المباني، أو زيادة هدمها، يؤديان الى عدم فتح ورش جديدة، والى توقف، او تباطؤ، في هذا الفـرع الاقتصـادي الحيوي، لا بدّ من ان تسفر عن بطالة وعن تدنٍّ في الوضـع الاقتصادي للمواطنين.

٥ ـ ان هدم المباني بشكل انتقائي، حيث يهدم معظم المباني في الاطراف وخصوصاً القريبة من المستوطنات الاسرائيلية، أو المعسكرات، أو حتى المستوطنات التي ما زالت في مرحلة التخطيط، يؤدي الى زيادة المساحات التي يعتبرها الحكم العسكري فارغة، ممّا يسهّل عملية مصادرتها، أو اقامة مستوطنات، او منشآت، اسرائيلية عليها مستقبلاً، دون وجود أي حاجز.

٦ ـ كمـا ان هدم المبـاني وعـدم التـرخيص اثّـرا في نمط انتشار القرى ومبناها الفيزيائي،